

أصول البحث في التراث اللغوي العلمي العربي⁽¹⁾

للأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح

إن علماء اللغة العرب قد تركوا لنا تراثاً علمياً ضخماً امتد إنتاجهم العلمي عدة قرون وقد تناولوا بالدراسة بعض الاختصاصيين من اللغويين العرب في زماننا وبعض المستشرقين منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وكانت هذه الدراسات جد متفاوتة في القيمة العلمية. وأغلب ما كانت تتصف به، في نظرنا، هو التساهل الكبير في اختيارهم لمصادر البحث وبالتالي القبول لكل ما ترويه بعض هذه المصادر غير الموثوقة وبنائهم عليها النظريات حول مفاهيم هذا التراث وحول منبعها وتطورها. وتساهل آخر لا يقل خطورة وهو إسقاط ما كان قد حصل عند اليونانيين في وضعهم اللغوي وفي تطور فكرهم اللغوي على الوضع العربي وعلى الفكر العربي.

وكان سبب ذلك أن ظهرت هذه الدراسات في زمان ازدهار النزعة التاريخية أي النظر في الظواهر من الناحية التطورية الزمانية لا غير. فصار الباحثون في التراث العربي العلمي من المستشرقين لا يهتمون إلا بالبحث عن المنابع التي اقتبست منها مفاهيمه ومناهجه. فلا يفكرون لحظة واحدة أن يكون العرب قد ابتدعوا هذه الأفكار وهذه المنهجية فكل ما جاؤوا به فهو من الحضارة اليونانية وقد يكون بعضه من الحضارة الهندية.

وهذا قد منعهم أن ينظروا في المفاهيم هي في حد ذاتها أي أن يوجهوا أنظارهم إلى الفوارق الجوهرية التي تفترق بها عن غيرها من المفاهيم اليونانية. وهذا قد اتصفت به أعمال المستشرقين غالباً والكثير من الباحثين العرب من أتباعهم.

وقد أدى ذلك إلى الترويج للكثير من الأوهام والكثير من التصورات الخاطئة حول نشأة النحو العربي كإقتباس مفاهيمه من المنطق الأرسطي وفكرة الاستقراء الناقص عند النحويين وفكرة اعتماد النحاة مثل أبي عمرو بن العلاء وأصحابه أساساً على الشعر والجاهلي منه فقط وتخليط

(1) سبق أن تطرقنا إلى بعض ما جاء في هذا البحث في مقال لنا عنوانه الأصالة والبحث اللغوي نشر في كتابنا: "بحوث ودراسات في اللسانيات العربية". ونؤكد أن الجانب العلمي هو الذي يهمنا ههنا. فلا نلتفت مثلاً إلى الجانب التعليمي من النحو العربي. فقد يقع من بعضهم التخليط بين الجانبين جهلاً منهم. فالبحث العلمي في اللغة والنحو شيء وتعليم اللغة والنحو شيء آخر.

النحاة المزعوم بين "اللغة الأدبية المشتركة" المزعومة واللهجات والاحتقار للمفاهيم العربية التي لا مقابل لها في علوم اللسان الغربية كالحركة والسكون وحرف المدّ وغير ذلك.

والسبب في كل هذا بالنسبة للباحثين العرب هو التقليد قبل كل شيء ثم عدم اعتماد هؤلاء الباحثين ، في نظرنا، على أصول صارمة تعصمهم من التساهل في بحثهم.

ثم إن الكثير من الباحثين في التراث وخاصة علوم العربية يكتفون بالنظر في عدد من الكتب القديمة والمطبوعة في الغالب! -وقد لا يتصفحونها كاملة- ويفضون بعد هذا النظر القاصر السطحي إلى آراء تصير في أذهانهم راسخة بل إلى نظرية لا تقل رسوخا. كأن يحكم على النحاة بأنهم يبنون قواعدهم على شاهد واحد -وهذا قد سبقهم إليه ابن حزم لأسباب أخرى⁽¹⁾- مع أن الشواهد ليست إلا أمثلة قليلة جدا مما دونوه وتصفحوه- فالسبب ههنا هو الاقتصار على النظر في عدد محدود من المصادر. فالموضوعية العلمية تقتضي أن يكون كل ما يصدر من النظريات مبنيا على أكبر كمية ممكنة من المعطيات وفي ميداننا هذا على كل النصوص المتعلقة به. فستطرق إلى كل هذا فيما يلي.

إن عامل الزمان في تحول⁽²⁾ الأفكار والتصوّرات هو شئ معروف والبحث في كيفية حصول هذا التحوّل عبر العصور هو أصل الأصول في البحث المتعلق بالمفاهيم العلمية والحضارية. إلا أن البحث عن هذا التحول لا ينبغي أن ينحصر في البحث عن الاقتباسات وحدها كما كان يتعاطاه المستشرقون المختصون في دراسة التراث العربي. والحق أن أكثر ما صدر من هؤلاء لا يوجد فيه ما يعتبر الأهم في هذا الميدان وهو التحول الفكري وتغيير معاني الألفاظ العلمية في ميدان معين عبر الزمان. وهذا لا يُعرف إلا بالتتابع لكل النصوص -بدون استثناء- واستنباط المعنى الطارئ في زمان معين بطريقة دقيقة وموضوعية. وينطبق هذا على كل المصطلحات العلمية التي استعملت قديما وحديثا في ميدان اللغة والنحو والبلاغة وغيرها وأكثرها ما يزال مستعملا كالحرف والكلمة والكلام والمبتدأ والابتداء وغير ذلك. وسنبيّن ذلك انطلاقا من بعض هذه المصطلحات.

إن تقسيم الكلم في كتاب سيبويه جاء بهذه الصيغة: "هذا باب علم ما الكلم من العربية. فالكلم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل" (2/1).

(1) وهو رفضه كظاهري البات للقياس وكل ما هو تأويل.

(2) كان من الممكن أن نعبّر عن هذا بكلمة تطوّر إلا أن المقصود هنا ليس هو الارتقاء والنمو بل مجرد التغيير الذي تصاب به المخلوقات والأوضاع الاجتماعية كاللغات وغيرها بطول الزمان.

واختصر هذا النص نحاة القرن الرابع فقال ابن السراج: "يتألف الكلام من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف" (الأصول، 36/1). واتبعه تلاميذه مثل أبي علي الفارسي وغيره.

فهذا يقتضي أن يكون تحول تصور النحاة لهذا التقسيم تحولاً عميقاً فقد أقيمت لفظة الكلام مقام الكلم مع أن المقصود في الأول هو تعداد أنواع الوحدات التي تدل على معنى هي في ذاتها وبالنسبة للعربية وهي **الكلم**. وتحوّل النظر إلى ما يتألف منه الكلام⁽¹⁾. وأخطر من هذا، من جهة أخرى، هو تخصيص لفظة حرف لحرف المعنى مع أن هذه اللفظة تدل عنده على العنصر الذي يتركب منه الكلام عامة: منه العنصر الذي له مدلول وهو الكلمة ومنه ما ليس له مدلول وهو العنصر الصوتي غير الدال. فالحرف عند سيبويه هو أقل ما يتركب منه الكلام أو **الكلم** أي الوحدة الدالة أو **الوحدة الصوتية**. فالاسم **حرف** و**الفعل حرف** أي عنصر من عناصر الكلام. وهذا العنصر الثالث ميّزه عن الأولين بقوله: "وحرف جاء لمعنى" أي **وضع ليبدل على معنى من معاني النحو كالنفي والاستفهام والشرط وغير ذلك** وأضاف شيئاً مهماً جداً وقد ضاع بسبب اختصار ابن السراج وأتباعه لهذه العبارة وهو: "ليس باسم ولا فعل". فقد احتز سيبويه بذلك عن **الأسماء والأفعال** التي تدل على الشرط والاستفهام وغير ذلك⁽²⁾ مثل: من وما ومتى وأين وغير ذلك والأفعال الناسخة من جهة أخرى. وبذلك نستنتج أن الاسم والفعل يقابلان حرف المعنى في أن الاسم يدل على مستمى أي **على ذات والفعل على حدث حين حدوثه** وحرف المعنى لا يدل أبداً على ذات ولا على حدث بل على هذه المعاني الخاصة ويؤكد على ذلك بعبارة: "ليس غير".

أما لفظة **الكلمة** فقد تدل مثل الحرف على الجزء الدال وغير الدال من الكلام إلا أنها تدل غالباً على مدلول. ومفهوم الكلمة عند سيبويه قد تحول هو أيضاً وإلى حدّ بعيد عند المتأخرين. حدّدها ابن مالك هكذا: "الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقاً أو تقديرًا أو منوي معه" (التسهيل، 3). وشرح ذلك ناظر الجيش شارح التسهيل بقوله: "مما ليس بعض اسم كياء زيد وتاء مسلمة ولا بعض فعل كهزمة أعلم وألف ضارب" (تمهيد القواعد، الورقة 18). ولم يكن النحاة الأولون يتصورون الكلمة هكذا. فقد تكون الكلمة عندهم أولاً على حرف واحد مثل تاء التأنيث الساكنة والضمائر المتصلة وغيرها وقد تكون بالتالي غير مستقلة (الكتاب): "أقل ما تكون عليه

(1) قد انتقد هذا التحويل ابن الطراوة في كتابه الإفصاح (ص5 وما بعدها) ووجه هذا الانتقاد لما قاله أبو علي في الإيضاح وهو منقول مما قاله شيخه ابن السراج.

(2) مع أنها أسماء وأفعال وذلك لأن الأولى تقوم مقام الأسماء والأخرى لأنها تتصرف مثل الأفعال.

الكلمة حرف واحد" ، 304/2). فما هو حد الكلمة عندهم ؟ نلاحظ أن كل ما يدل على معنى من عناصر الكلام ولا يكون مبنيا على غيره أو مع غيره بناءً لازماً فهو كلمة فالواو كحرف مدّ في "خرجوا" والتاء في "خرجت" والباء في "بكتاب" كلمات لأنها قابلة للاستبدال بكلمة أخرى مع دلالتها على معنى. وليست ألف "ضارب" كلمة لأنها عنصر من مكونات كلمة ولو كانت دالة. فهي مبنية مع غيرها على هذا الوزن فهي ، على هذا، مورفيم أي عنصر⁽¹⁾ دال كما أن الكلمات الأخرى مورفيمات في اللسانيات الغربية لأنها أقل ما يدل على معنى ولكنها ههنا ليست من مستوى واحد: فالتاء في خرجت ليست من بناء خرج بخلاف ألف ضارب. فالمفهوم القديم دقيق جدا وعميق وهو أدق من المورفيم⁽²⁾.

ويستعمل سيوييه وأتباعه ، بهذا الصدد، مصطلح "المفرد" ويريدون بذلك الكلمة التي يمكن أولاً أن تنفصل عما قبلها وعما بعدها وأن تكون بدون زيادة كالمضاف إليه أو الصفة أو حرف الجر. وقد تحوّل معنى هذا اللفظ وصار يدل بعد القرن الخامس فقط على عدد الواحد في مقابل المثنى والجمع دون الإشارة إلى عدم الزيادة. وذلك في تحديد بعض المتأخرين للكلمة بأنها "لفظ دال على معنى مفرد". أي على معنى واحد فصار مقياس الكلمة عند هؤلاء هو المعنى الذي ليس مركباً من معنيين وهو غير صحيح لأن الكلمة المتمكنة العربية فيها جذر له معنى وصيغة لها معنى آخر والمعنى المركب عنهما هو معنى الكلمة. والواقع أن هؤلاء تأثروا بما قال أرسطو⁽³⁾.

وليس من مصطلح في النحو العربي إلا وقد أصابه مثل هذا التغيير في معناه الأصلي وهو المعنى الذي قصده الواضعون له في أول أمر. وقد يخطئ الكثير من الباحثين في كيفية التأويل للمعنى المصطلح لأنه يكتفي الباحث في أفكار النحاة بالمعنى المتعارف عليه عند المتأخرين غالباً ولا يهتم بما كان معناه عند القدماء وذلك لأن كتاب سيوييه أو المقتضب وغيرهما من كتب القدماء قد خرج منذ قرون من مناهج الدراسة في المؤسسات التعليمية بل وقد استغلق الكثير من مصطلحات سيوييه على الدارسين مثل: القياس على الأكثر ومفهوم العمل وعبرة مثل: "هو من اسمه" أو "ليس من اسمه" وغير ذلك كثير.

(1) أي الجزء الأصغر. وقد ترجم المترجمون "الاسطقس" أي العنصر باليونانية بكلمة حرف.

(2) لأن المورفيم يعم كل المستويات اللغوية إذ هو الجزء الدال ولا يدل جزء منه على معنى.

(3) قال أرسطو: "...وليس واحد من أجزائها دال على انفراده" (العبرة، 20-19-162).

وهذا يخص أكثر المصطلحات التي تواصل استعمالها منذ أول ظهورها إلى يومنا هذا مروراً بعصور الجمود الفكري فلا ينتبه أكثر الناس إلى أن المعنى المقصود الأول قد تغير تماماً وصار مفهوماً آخر (وأقل قيمة غالباً). وهذا خطير جداً لأن الذي أبدعه علماءنا الأولون - وهو عميق وذو قيمة علمية عظيمة- قد صار عليه منذ قرون حجاب يحجبه وهو حجاب المفهوم الطارئ الناتج من استغلاق المصطلح على المتأخرين وفهمهم إياه فهما آخر بحكم تأثرهم بمفاهيم أخرى أخذوها من علم الكلام أو أصول الفقه أو منطق أرسطو. فالقياس النحوي هو نفسه قد صار عند الكثير من المتأخرين يختلط بالسلوجسموس (حتى في زماننا هذا فقد سمعنا أحد الباحثين يتعجب من مثل هذا الكلام فقال: أهنالك قياس آخر غير المقدمتين والنتيجة؟!).

والأصل في هذا الجانب من البحث هو أن لا يجعل التراث العربي واحداً لا يختلف آخره عن أوله في مضمونه وبالتالي أن لا يُحمل القديم من المصطلحات على المعنى الذي تعارفه المتأخرون من النحاة بل لا بد في هذه الحالة من التحقيق الواسع في معاني المصطلحات التي وردت في الكتب القديمة. ويمكن أن يلجأ الباحث في ذلك إلى طريقة المقايسة الدلالية ليطبّقها على أقدم النصوص في هذا الميدان. وهي طريقة مبنية على المقارنة الشاملة لكل السياقات التي وردت فيها اللفظة المعنية. ويطبّق ذلك على كل المصطلحات التي تأكد أن معانيها التي قصدتها القدماء من العلماء هو شئ آخر ومنها هذه التي لم يعرفها ولم يستعملها المتأخرون.

ويجمع لذلك كل السياقات التي ورد فيها المصطلح في كتاب واحد وهو ما يسمى الآن **بملف الكلمة.**

وبالنسبة إلى نظرة الباحثين إلى التراث اللغوي العلمي فهناك عصور وفترات في الإنتاج العلمي تختلف اختلافاً تاماً وليس ههنا استقرار في محتوى هذا الإنتاج ولا تطور من الأدنى إلى الأرقى. ففيما يخص الفترة بين ظهور التحريات اللغوية في عين المكان إلى غاية اختفائها في القرن الرابع فإن ما جاء به العقل العربي في هذا الميدان لا يمكن أن يُسوّى بينه وبين ما جاء بعد إلا ما شذ من ذلك.

ومن الأسباب العامة التي ساعدت على الخلق والإبداع العلمي عند العلماء القدامى نذكر المشاهدة في عين المكان للسلوك اللغوي لفصحاء العرب وهو مما يجعل البحث العلمي في اللغة يفوق بكثير ما لم يكن كذلك وهذا يخص ما بعد هذه الفترة. فهذه القرون الأولى بعد الهجرة كانت كلها إبداعاً وأصالة ولاسيما الفترة الأولى منها من زمان أبي العلاء إلى زمان سيبويه إذ ظهرت في آخرها

كل المفاهيم العلمية الأصيلة الأساسية في النحو وقد زيد عليها شئ بعد ذلك إلا أنه لم يبلغ هذا الذي أضافوه قيمة ما وضع قبل ذلك. فلا ينبغي ههنا أيضا أن تجعل كل ما ظهر من المفاهيم وطرق التحليل كل هذه المدة إلى أيامنا مرورًا بعصور الجمود الفكري شيئًا واحدًا من حيث القيمة العلمية. فهذا أصل ثانٍ يتفرع على الأول: ألا تجعل الفترة التي تبدأ بأبي عمرو بن العلاء وتنتهي بعبد القاهر الجرجاني مساوية في قيمة الإنتاج العلمي في علوم اللسان بما جاء بعد ذلك إلا ما شذ عن ذلك.

ثم إن هذا الذي دخل من المفاهيم الكلامية والمنطقية الأرسطية في علوم اللسان قد لا يستطيع الباحث أن يميز بينه وبين المفاهيم الأصيلة ولهذا ينبغي أن يتبع أيضا عبر الزمان هذا الذي اقتبسها العلماء اللغويون من غيرهم. والهدف من هذا ههنا ليس مجرد التبع التاريخي لإثبات الوقائع بل المقصود هو التمييز الصريح بين ما ينتمي إلى النظرية العربية الأصيلة وما هو دخيل عليها وهذا ضروري لإثبات القيمة العلمية لكل مفهوم ولكل طريقة استكشافية أو استدلالية وإثبات ما نتج من هذه التأثيرات من الارتقاء أو التوقف والتراجع.

فمن ذلك ضرورة النظر في تأثير منطق أرسطو متى وكيف حصل وعلى أيدي من وفي أي ظروف. ثم ما الذي ترتب عن ذلك. وقد تأثر النحو أيضا قبل هذا الحادث وبعده بعلم الكلام ودخلت الكثير من مفاهيمه في النحو والبلاغة وحصل ذلك بعد سيبويه بوجود الكثير من المعتزلة في النحاة (وربما قد حصل ذلك منذ أول ما ظهر علم الكلام أي في زمان الخليل). فلا بد ههنا أيضا من بيان ما استفادت علوم العربية بهذه المفاهيم مثل مصطلح العلم الضروري أو النظري ومصطلح العين والعرض والاستدلال بالشاهد على الغائب وغير ذلك. ويجب أن يميز بين ما يخص النحاة وحدهم من ذلك كمفهوم اللزوم وهو أهم مفهوم عقلي في النحو العربي ولم يقتبسه النحاة من المتكلمين لأنه رياضي الأصل⁽¹⁾.

وأما منطق أرسطو فقد ادعى كل المستشرقين أن التقسيم الثلاثي للكلم أخذته النحاة الأولون من هذا المنطق ولا ندري من أي كتاب لأرسطو لأنه لا يوجد إلا تقسيم ثنائي في كتاب العبارة وتقسيم إلى 4 أقسام في كتاب الشعر على الرغم مما ادعاه ديونسيوس الهالكرناسي (بعد المسيح بقليل). والمعتبر هو ما وصل إلى زمان الخليل وأبي عمرو من ذلك: فلم يصل إلى هذا الزمان

(1) أنظر كتابنا: "منطق العرب في علوم اللسان".

في الحقيقة وفي بلاد العرب إلا النص الذي أشرنا إليه باليونانية والسريالية وما ترجم إلى العربية من ذلك.

هذا وقد اختلطت المفاهيم الأرسطية بالمفاهيم العربية في أذهان العلماء إلى حد بعيد وفي النحو منذ أن أولع ابن السراج بالمنطق وبالتحديدات بالجنس والفصل خاصة والتصنيف المتفرع منه (وهذا يظهر جليا في كتابه الأصول). وقد اندمج المنطق الأرسطي في الثقافة العربية اندماجا تاما بما فعله الغزالي: فقد كتب كتابا في المنطق بأسلوب عربي رائع وهو كتاب معيار العلم (وسبقه إلى ذلك ابن حزم). فسمح له بذلك أن ينتشر عند العلماء المسلمين.

فالأصل الثالث الذي يخص هذا الجانب الثاني من البحث هو ضرورة التمييز الصريح في علوم العربية بين ما هو من إبداع علمائنا وما هو مقتبس وهذا يقتضي التتبع للنصوص عبر الزمان أيضا لاكتشاف المفاهيم الدخيلة العربية وغيرها لإبراز ما امتاز به الفكر العربي عن غيره. وذلك زيادة على الاكتشاف لمعاني المصطلحات التي قصدها بالفعل علماءنا الأوائل.

فهذا الذي مضى يخص ضرورة التتبع للنصوص، كل النصوص، عبر الزمان فاستفاضة النظر وتوسعه إلى أقصى الحدود في هذا الذي تركه العلماء من نصوص صفحة وصفحة وجملة جملة والمقارنة المنتظمة بينها هي وحدها جدية بأن تضمن موضوعية البحث.

هذا وهناك مسلك يسلكه الباحثون العرب في زماننا وهو جعلهم كل المفاهيم التي تنتمي إلى اللسانيات الغربية الحالية من أحدث ما توصل إليه العلم وبالتالي من أصح المفاهيم أو أقربها إلى الصحة. واعتبار كل ما اختص به العلماء العرب في علوم اللغة من المفاهيم البدائية أو العلمية كمفاهيم التصورات التي تجاوزها الزمان في ذلك موقف المستشرقين إزاء التراث العربي العلمي. وقد بلغ منهم هذا السلوك إلى أن تبنا النظام من المفاهيم الصوتية الغربية بدون أي تمحيص فتنبنا مفهومي الصامت والمصوّت - طويل وقصير والمقطع المفتوح أو المغلق والصامت الانفجاري والاحتكاكي وغير ذلك وأقصوا كل المصطلحات العربية القديمة وطبقوا ذلك كما هو على العربية - ظنًا منهم أنه التقسيم الصحيح الذي يليق بكل نظام صوتي بما أنه النظام المتعامل به في جميع المختبرات في الجامعات الغربية.

فأما مفهوم الحركة والسكون والحرف المتحرك والساكن ومفهوم حرف المد خاصة فهي عندهم تصورات تصورها العرب منذ أكثر من أحد عشر قرنا فكيف يمكن أن يكون لها أية قيمة

بالنسبة لما ظهر في زماننا. وكل هذا ناتج في الحقيقة عن قصور في البحث وعجز جذري في التوسع فيه.

والواقع أن المفاهيم الصوتية الغربية أكثرها عند الغربيين موروث من التراث اليوناني وأكثرها قد انتقده العلماء الغربيون أنفسهم وخاصة منهم المتخصصين في هندسة اللغة. فالمقطع مثلا ثبت أنه لا وجود له في مدرج الكلام إطلاقا ولا يصير حقيقة صوتية إلا إذا حصل بين وقتين فهو أقل ما ينطق به منعزلا عن غيره⁽¹⁾. وأما المصوت الذي يحدّدونه بأنه صوت يمكن أن ينطق به وحده بخلاف الصامت فهذا تحديد قديم جدا (من زمان أفلاطون) وقد أعيد فيه النظر فلا يوجد مصوت يمكن أن ينطق به معزولا بل مسبقا بجمزة ولو مسهّلة ومتبوعا بضرورة بسكون ومعناه ههنا تنازل القوة الصوتية الدافعة.

وأما التصور العربي فهو وجهة نظر أخرى لم تبين فقط على تقطيع الكلام إلى وحدات صوتية بل تجاوزت ذلك إلى الجانب الحراكي للكلام. وهو مماثل في الأهمية للجانب الأكوستيكي. وهو جانب لا بد من الاهتمام به لتحقيق عملية التعرف الآلي للكلام. وأما الحركة وهو مفهوم شديد الغموض اليوم عند أكثر الباحثين العرب إذ ليس هو بالضرورة المصوت فهو في الحقيقة ما يسميه الآن مهندسو اللغة بالنقلة أو Transition وهو الحركة الفيزيولوجية الهوائية التي "تتمكن من إخراج الحرف" وذلك بالانتقال من مخرج إلى مخرج آخر (تحديد الرمائي).

أما ما يسمى بحرف المدّ فهو حقيقة لا يمكن إنكارها لأن ما يسمى بالمصوت الطويل هو في الواقع مؤلف من جزئين الأول منهما هو الدفعة الصوتية -وهو متصاعد كما تبينه الآلات الراسمة- وهي عند العرب الحركة والجزء الثاني متنازل من حيث هذه القوة فهذا اعتبار فيزيولوجي حراكي أما من الناحية الأكوستيكية فلا يتغير جرس الصوت من أوله إلى آخره (وهذا الذي جعلهم يعتبرون الجزئين جزءا واحدا). والدليل على وجود هذين الجزئين هو التحليل الآلي أولا وثانيا انقلاب الجزء الثاني في الكثير من اللغات إلى واو أو ياء مثل: نافذة ج نوافذ: فالواو هنا هو المدة في نافذة. وكذلك في تطور اللغة فالمصوت الطويل كالـ ē في اللاتينية ينقلب مع طول الزمان في الكثير من الأحوال إلى مصوت قصير+ واو أو ياء مثل التطور من اللاتينية إلى الفرنسية: *fēl > fiel* و *pētra* > pierre.

(1) انظر بحثنا: "الحركة والسكون والتكنولوجيا اللغوية" في كتابنا: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزائر، 2007 .

وهناك مفاهيم لغوية عربية كثيرة لا تعرفها اللسانيات الغربية مثل العامل وهو ما يجب أن نفتخر بمثله لأنه يفسّر الكثير من الظواهر اللغوية وقد ضيّق مفهومه المتأخرون فحصره في كونه سبب الإعراب وهو يتجاوز ذلك في الحقيقة. فإنه محور البنية لكل جملة في أي لغة هندية أوروبية وحامية سامية. وقد يكون مساويا للصفر وهو مفهوم الابتداء في العربية وهذا غير معروف عند الغربيين. ومثل ذلك في الأهمية مفهوم البناء للكلمة أي الوزن فهو من أعظم ما ابتدعه العلماء العرب ولا تعرف اللسانيات الغربية هذا المفهوم⁽¹⁾.

فالأصل الرابع الخاص بما قلناه هو أن لا يجعل من النظريات والمفاهيم اللغوية الغربية الحديثة هي المرجع الوحيد والمطلق في اللسانيات بالنسبة إلى دراسة التراث اللغوي بموجب الحدائث فقط فيكون هو الأصل الذي يجوز أن يردّ إليه كل تحليل وما تركه لنا العلماء العرب فرعا عليه. ولا يقبل من أي نظرية كانت إلا ما تسنده الأدلة العقلية والتجريبية.

ويتفرع عليه هذا الأصل الخامس: أن يعتدّ الباحث بالنظرية كنظرية لا كحقيقة علمية مسلمة ما دامت نظرية. وأن يعتبرها وجهة نظر ولا يُرجّحها إلا بدليل. وأكثر ما جاء عن العلماء العرب هو اجتهاد بني على وجهات نظر أخرى أكثره مسند بأدلة فمن التعسف أن تعتبر أفكارهم وكل ما تحصلوا عليه مما تجاوزه الزمان لأن أكثر ما أثبتوه لم ينظر فيه أغلب الباحثين قبل اليوم النظر الجدّي الصحيح.

ولا يحاول أن يطبقها على العربية إلا بالاختبار الإيجابي فكم من باحث في زماننا يولع بإحدى هذه النظريات وعوض أن يختبر مفاهيمها على العربية فإنه يقوم بالتطبيق بدون أي تمحيص سابق للنظرية وأخطر من هذا هو أن يتجاهل (أو يجهل بالفعل) كل ما وجّه من الانتقادات للنظرية في البلدان الغربية بالذات. وانتماؤه إلى مدرسة أو أخرى لا يجوز له أن يجرؤ على التطبيق على العربية دون أن يكون قد اطلع على هذا باستفاضة كما لا يجوز له أن يعتبر هذا التطبيق إلا كمجرد محاولة اختبارية.

وسننظر الآن في الأصول التي تخص توثيق المعطيات وتوثيق أقوال العلماء⁽²⁾. فقد يكون عدم التحرّج في نقل أقوال العلماء من أخطر ما يبلى به العلم والأمة. وقد ساد التساهل والتسامح في هذا الميدان منذ أن دخل المسلمون في عصر الجمود الفكري وحصل ذلك في جميع العلوم

(1) لا يعرفه من اللسانيين إلا من اطلع على النحو العربي.

(1) تطرقنا إلى ذلك في مقدمتنا إلى كتابنا: "السماع اللغوي" وكنا قد عرضناه كبحث في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

الإسلامية. وفضّل الناس ما يقوله المتسامح من المتأخرين مثل أبي البركات بن الأنباري على ما قاله المتقدم المعني بالأمر هو نفسه. وهذه كارثة ابتلينا بها ولم نُنَجِّ بعد منها. ويفضي ذلك غالباً إلى اعتماد أي رواية بدون أي تحقيق لبناء الآراء والنظريات الخاطئة بل الأوهام الخطيرة. وقد انخدع بما روي من الروايات الكاذبة العلماء منذ القدم وسنمثل لذلك بما يلي من الأمثلة.

قلنا في المقدمة المشار إليها بأن الجاحظ قد نسب إلى الأصمعي هذا القول: "جلست إلى أبي عمرو بن العلاء عشر حجج ما سمعته يحتج ببيت إسلامي" (البيان ، 321/1). فأخذ هذا الكلام صاحب الأغاني وحاك الحكايات الكثيرة حول ما زعموه من امتناع أبي عمرو من الاحتجاج بالإسلاميين وكذلك فعل بعض من عاصره ومن جاء بعده حتى من العلماء مثل ابن الرشيقي في العمدة وحتى مؤرخي الأدب العربي في زماننا. وقد بيّنا في بحثنا المشار إليه أن ما قاله الجاحظ⁽¹⁾ لم يقله أحد من العلماء قبله وذكرنا الكثير من الشعراء الإسلاميين الذين استشهد بشعرهم العلماء وأخص بالذكر أبا عبيدة وأبا زيد . فكيف يستشهد كل تلاميذه وزملائه وسيبويه نفسه ويمتنع شيخ العربية من ذلك ولا يتبعونه. وهناك أمثلة كثيرة جدا تشهد على ذلك (انظر مقدمتنا المشار إليها).

أما فيما يخص ما رواه أبو البركات بن الأنباري في كتابه عن الخلاف البصري الكوفي فقد بيّن الدكتور الحلواني أن ما قاله عن الكوفيين أكثره غير صحيح. قال: "وجاء المتأخرون... فكان لهم... [هذا الكتاب] مرجعاً كبيراً في النحو الكوفي يغنيهم عن العودة إلى كتب الكوفيين... لأنه أسهل مرجعاً ولم يفطنوا إلى أنه كان يفتعل هذه المسائل... وتناقضته الأجيال بعد الأجيال" (ص243). ويقول أيضاً: "فلا يتحقق ابن الأنباري ولا يستقصي في نسبة الرأي" (188). "نجد أصحاب هذا المذهب الكوفي يحتجون على البصريين بآراء الأخفش وابن السراج والفارسي وابن الدهان... ونجده يحتج على الكوفيين برأي ثعلب" (193).

ولا أدري كيف سمح ابن يعيش ثم الرضي وغيرهما لأنفسهم أن يذكروا أقوال ابن الأنباري من هذا الكتاب دون أن يتحققوا من صحتها. وما يقال عنهما يقال عن كل المحدثين الذين يستشهدون بما جاء في هذا الكتاب.

وهذا التساهل المهول هو بلاء ابتلينا به منذ القديم وظهر من جديد في نهاية القرن الثالث بعد أن اختفى بضريات العلماء القدامى وهو ما كان تتضمنه "الصحف" من تدوين كل ما يُسمع وما يقصه القصاصون. فأحيا هذه النزعة غير العلمية بعض مؤلفي الكتب الأدبية التي تجمع ما هو

(2) الجاحظ حقيقة عالم فذّ وعبقري إلا أنه قليل الترحّح فيما يرويه أحياناً.

خرافة وما هو حادث حقيقي ما دام طريفا يقبل عليه المتسامرون. ومال إلى ذلك أيضا مؤلفو كتب الطبقات.

أما الرجوع إلى ما يرويه السيوطي مثلا في الأشباه والنظائر وغيره من الكتب التي ألفها فليس في ذلك خطر بالنسبة إلى هذا العالم النزيه فقد أجمع العلماء على أنه ما كان يروي إلا ما قاله المروى عنه ومع ذلك فلا يجوز إطلاقا أن يحتج بما يرويه مع وجود النص الأصلي وهذا هو الأصل السادس وهو من أهم الأصول:

ألا يرجع الباحث أبدا إلى ما روي عن قائل إلا بعد الرجوع إلى ما قاله هو بنفسه وإن لم يوجد فيرجع قبل كل شيء إلى ما قاله تلاميذه وأتباعه الذين وثقهم العلماء بالإجماع. وقد رأينا أن أتباع أبي عمرو بن العلاء أمثال أبي زيد وأبي عبيدة هم ممن وثقوا وخاصة فيما رووه عن أبي عمرو.

ثم لا يكفي أن يذكر ما رواه أتباع المعني بالأمر أو الرواة من غير الأتباع فقد يكون النقل رواية شفاهية بدون إسناد أو بإسناد منقطع أو يكون انفرد به راوٍ. وهذا يحتاج أن يتحقق فيه قبل الاحتجاج بهذا الذي ينسب إلى القائل. وأحسن طريقة في ذلك هي ما وضعه علماء الحديث والأصوليون منذ القرن الثاني والثالث. ومع ذلك فقد يجرؤ الكثير من المحدثين -وقبلهم المتأخرون من النحاة- على الاحتجاج بما رواه شخص واحد ويكون غالبا ممن لا يوثق به.

ومثال ذلك ما رواه المبرد عن المازني أن أبا يحيى اللاحقي حكى أن سيويوه سأله عن شاهد في إعمال فَعِل كصيغة مبالغة فعمل له البيت:

حذِرُ أمورًا لا تصير وآمن ما ليس مُنْجِيهِ من الأقدار

وهذا حكاة المبرد ولم يحكه أحد قبله وهو يسنده إلى المازني. فالجهة التي ورد منها الخبر واحدة والذي يجعلنا نشك في صحة ما حكاة هو أنه الشخص الذي أنكر أن تعمل هذه الصيغة ولم يحتج على ذلك إلا بهذا الذي رواه هو نفسه.

فالأصل ههنا وهو السابع هو أن لا تصح أية رواية ينفرد بها راوٍ مع مخالفتها لغير ما يروي عن ذلك أو عدم وجود من يقول مثل قول الراوي. فلا يطمئن إلا بالرواية التي مصدرها من أكثر من وجه دون أن يكون منقولاً بعبءه عن بعض.

كما لا يكفي أن يحتاط هذا الاحتياط إذا رجع الباحث إلى المصادر غير الموثوقة بالإجماع وأن يجهل -وهذا أخطر- أنها غير موثوقة. وذلك مثل كتاب الأغاني للأصفهاني وكالموشح للمرزباني.

ومن المؤسف أن يكون هذان الكتابان هما اللذان يُرجع إليهما في زماننا وأن يحتج بما جاء فيهما من الأخبار الكاذبة والمشبوهة.

ولا يتحرّج صاحب الأغاني من أن ينسب إلى الأصمعي أقوالاً لم يقلها أبداً لأنها لم يروها أحد من الثقات⁽¹⁾ وذلك كحكايته عن الأصمعي التي افتراها أنه كان يجعل بشاراً "حاتمة الشعراء" (الأغاني، 243/3 و 150) في الاستشهاد عنهم. مع أن جميع النحاة امتنعوا من الاستشهاد بشعره⁽²⁾ وقد ذكروا أسماء من سموهم بـ "ساقية الشعراء" ولم يدرج فيهم بشاراً أحد من علماء العربية. وجاء مثل ذلك في الموشح.

وفي كتاب الأغاني خرافات وأساطير أكثرها من صنع صاحبه وفيه ما هو أفضع من ذلك كتخليطه بين الرواة وبين العصور.

ولم ينفرد هذان الكتابان بهذه الصفة المنافية للعلم بل شاركهما إلى حدّ ما أكثر كتب الطبقات الخاصة بتراجم اللغويين والنحاة (والحكماء أيضاً). ولهذا ينبغي أن يتحفظ أشد التحفظ مما تأتي به من أخبار (ونستثني من ذلك الفهرست لابن النديم فهو من أوثق الكتب بإجماع العلماء). ونكتفي بمثال واحد هو ما رواه أبو الطيب صاحب كتاب مراتب النحويين حيث نسب إلى الأصمعي أيضاً هذا الكلام: "كل شيء من شعر امرئ القيس فهو عن حماد الراوي إلا تُثَقَّ سمعتها من الأعراب وأبي عمرو بن العلاء". قلنا في مكان آخر أن هذا قول غريب رواه في الأصل رجل واحد وهو أبو الطيب. أما ديوان امرئ القيس الذي صنعه العلماء قديماً فلم يأت فيه أبداً اسم حماد. ولو صح قول أبي الطيب لذكر ذلك كل معاصريه ومن كان قبله من العلماء.

هذا ويمكن أن يضاف إلى هذا التسامح الفظيع تسامح آخر وهو الثقة بكل نسبة كتاب إلى مؤلف وميل المحققين إلى التأكيد على صحة النسبة التي شاعت عن الكتاب الذي يحققه على الرغم من عدم مجيء ذلك في الفهرست لابن النديم وهو من أوثق الكتب. ومن ذلك ما نسب إلى أبي حاتم السجستاني فمنها كتاب "المعمرين والوصايا" وهو من الموضوعات التي تطرق إليها الأخباريون (وهناك كتاب المعمرين ألفه أحدهم وهو هشام الكلبي) والمنسوب إلى أبي حاتم هو شبيه بما كان

(1) بل ولم تأت في زمانه ولا قبله من أحد إطلاقاً.

(2) كسيبويه ووكّل تلاميذه لأنه لم تكن العربية هي لغة منشأه.

(3) أما الموشح فقد استخرج من مؤلف مجهول مجموعة من النصوص سماها بفحول الشعراء وقد ظن بعضهم أنه كتاب مستقل على الرغم من اتحاد النصين إلا القليل.

(4) لا ندري لماذا حمل هذا العالم النزيه العظيم كل هذا.

تحتوي عليه "الصحف" وما دون من قصص القصصيين. وهذا بعيد جدا عما كتبه أبو حاتم ولم يذكر له الفهرست إلا كتبًا في اللغة والقراءات.

فالأصل الثامن الذي ينبغي اتباعه في هذا الميدان هو **التخيّر الموضوعي لمصادر البحث والامتناع المطلق من الرجوع** ثم الاحتجاج به إلى ما جاء في مثل هذين الكتابين والتحفظ الشديد مما جاء أيضا في كتب الأدب المماثلة لهما وكذلك كتب الطبقات والتحفظ لا يمنع التحقيق والتمحيص إنما يمنع التساهل في التحقيق.

ونضيف إلى هذا عدم التحفظ بل عدم التحرّج في تفسير ما قاله علماؤنا وهذا ناتج عن عدم وجود لطريقة علمية يسير عليها الباحث لفهم ما جاء في النص من المقاصد. وقد يعتمد الباحث على المعنى المتداول في زمان المتأخرين من النحاة أو ما جاء في المعاجم ويكتفي بذلك والمعروف أن المعجم مهما بلغ حجمه وشموليته فإنه لا يمكن أن يستوعب جميع المعاني التي يقصدها المؤلفون والعلمية والتقنية خاصة. ثم إن البحث عن معاني المفردات لا يكفي فإن ما تدل عليه التراكيب في كتاب علمي هي أيضا معان تقنية تحتاج إلى طريقة خاصة للوصول إلى ما قصده منها المؤلف.

ثم إن المصطلحات التي وضعها العلماء من الصدر الأول هي أحوج الألفاظ إلى التفسير الصحيح وأصح الطرق في فهمها هي الرجوع إلى سياقاتها إذ لا تدل الكلمة - أيا كانت - على معنى إلا في سياق الكلام. ولا يمكن أن يستنبط معناها إلا بجمع كل السياقات للكلمة الواحدة في الكتاب الواحد ثم إجراء المقارنة القياسية الدلالية عليها أي بالبحث عن تكافؤ السياقات واستنتاج المعنى من هذا التكافؤ⁽¹⁾. فإن تساهلنا في ذلك أو اكتفاؤنا بمعرفتنا للمعاني المعجمية للألفاظ أو ما نعرفه عن معانيها عند المتأخرين ثم بناؤنا على ذلك نظرية فبذلك يكون مصيرنا الفشل الذريع في أعمالنا العلمية.

ومثال ذلك ما صار الآن (ومنذ قرون) مفهوما غامضا وهو عبارة القدامى: **"القياس على الأكثر"**. فما يزال يتساءل الباحثون عن هذه الكثرة ما هي؟ فيتّهم أحدهم النحاة بالتناقض إذ يصرح أكثر من نحوي مثلا أن فعيل بمعنى مفعول كثير إلا أنه لا يقاس عليه! والواقع أن فعيل بهذا المعنى وإن كان كثير العدد في اللغة إلا أنه لا يبلغ ما هي على صيغة مفعول فهذا أكثر في هذا الباب وهو المقيس.

(1) انظر مقدمتنا لكتاب "السماع اللغوي".

الخاتمة

يمكن أن نلخص ما سبق بعرض الأصول التي ينبغي، في نظرنا، أن يعتدّ بها الباحث في تراثنا اللغوي العلمي: الأصل الأول وهو أن لا يجعل التراث العربي واحداً لا يختلف آخره عن أوله في المضمون خاصة وهو أهم الأصول ولذلك أطلنا الكلام فيما يخص التساهل السائد اليوم في النزعة التقليدية التي لا ترى في هذا التراث اللغوي إلا مجموعة من القواعد والمصطلحات لم تتغيّر عبر الزمان وهي التي وصلت إلينا عبر النحاة واللغويين المتأخرين. وقد بينا أن هناك اختلافا عميقا بين ما ابتدعه النحاة القدامى وما صارت إليه تلك المفاهيم العلمية بالمقارنة بين ما كانت تدل عليه المصطلحات النحوية عند سيويوه وعند ابن مالك والحق أن أكثر المصطلحات القديمة قد تغيّرت معانيها على ممر الزمان.

والأصل الثاني وهو متفرع من الأول: ألا تجعل، في النحو واللغة خاصة، الفترة التي تبتدئ من زمان أبي عمرو بن العلاء إلى زمان عبد القاهر الجرجاني مساوية في قيمة الإنتاج العلمي بما جاء بعد ذلك إلا ما شذ ما صدر من بعض العباقرة كالرضي مثلا.

أما الثالث من الأصول فهو ضرورة التمييز في علوم العربية بين ما هو إبداع اختص به العرب دون غيرهم وتحديدته بالأدلة العقلية والنقلية وبين ما اقتبسوه حقا من غيرهم وأن يثبت ذلك أيضا بنفس الطريقة.

فيجب بالتالي ألا يقبل الباحث فيما يخص الاقتباس أي افتراض لا يكون له أساس علمي كأن يعتمد على مجرد الشبه أو يتعسف في إيجاد الشبه البعيد مثل ما فعل بعضهم في محاولتهم لجعل أكثر المفاهيم النحوية من أصل يوناني⁽¹⁾.

والأصل الرابع هو أن لا يجعل من النظريات اللغوية الغربية الحديثة هي المرجع الوحيد والمطلق في اللسانيات بالنسبة إلى دراسة التراث اللغوي بموجب الحداثة.

هذا لأن الكثير مما تحتوي عليه هذه النظريات موروث عن التصورات اليونانية القديمة (من عهد الفلاسفة ونحوي الإسكندرية) مثل كل المفاهيم الصوتية (المقطع والمصوت القصير والطويل

(1) أنظر كتابنا: "منطق العرب".

والموضوع والمحمول⁽¹⁾ وغير ذلك). فهذه الأشياء بقيت على ما كانت عليه إلا قليلا عند اللسانيين الغربيين وأدخل عليها إصلاحات حاسمة المختصون في هندسة اللغة منذ عهد قريب.

والأصل الخامس وهو متفرع عن السابق: **ينبغي أن يعتدّ الباحث بالنظرية كنظرية لا كحقيقة علمية مسلمة ولا يرجحها على غيرها إلا بدليل.** وهذا يتجاوز، في الحق، التراث وينطبق على كل ميادين البحث العلمي. فإذا استحسن الباحث ما جاء في البنية كنظرية لسانية أو النحو التوليدي التحويلي فلا بد أن يبنى ذلك على حجج.

ولا يكون ذلك من المقلدين فيعتنق المذهب كما تعتنق الفرقة الدينية. ولا بدّ من أن يُحذّر الباحثون الذين يعتبرون أنفسهم من أتباع البنية أو النحو التوليدي التحويلي أو البراقماتيك اللغوية من تطبيق هذه الأشياء على العربية من دون أن يعتبر هذا التطبيق مجرد اختبار فإن كانت هذه المحاولة (ولا بأس أن تتعدد المحاولات والمقارنات باللغات الأخرى) تؤدي إلى تعسف بيّن فلا بد من الإدلاء بذلك بصراحة.

أما الأصل السادس فهو ما يخص (مع ما يليه) توثيق المعلومات وخاصة الرواية لأقوال العلماء. وهو ألا يرجع الباحث أبدا إلى ما روى عن قائل إلا بعد الرجوع إلى ما قاله هو بنفسه وإن لم يوجد فيرجع إلى ما قاله تلاميذه الذين وثقهم العلماء.

فالتساهل في ذلك هو، في نظرنا، من أكبر العيوب التي يمكن أن يرتكبها الباحث وهو سارٍ به العمل اليوم وهو مما ابتلينا به منذ أن غلب الجمود الفكري وعم التساهل في الرواية خاصة. فهو بلاء قديم. فقد مال مؤلفو كتب الأدب وكتب الطبقات إلى رواية كل ما يسمع وخاصة ما كانوا يسمعون من القصص الطريفة التي يتسلى بها الناس فلم يتحرّجوا أبدا من نقل ما لم تثبت صحته.

وتعوّد الباحثون أن يرجعوا إلى مثل كتاب الأعاني ويحتجوا بما فيه ولا يحاولون أن يتحققوا من صحة ما جاء فيه مع أن الكثير مما يرويه قد بيّن المحققون أنه كذب وافتراء على العلماء. وقد بنوا النظريات، في أيامنا، على ما جاء في هذه الكتب بدون تمحيص.

وعلى هذا فالأصل السابع وهو متفرع من السابق هو: **أن لا تصحّ أية رواية ينفرد بها راوٍ من الرواة مع مخالفتها لكل ما روي في ذلك.**

(2) Prédicat/ Subject هما من منطق أرسطو. وادخلهما النحاة الغربيون في الدراسة اللغوية.

فقد أجمع علماءنا في جميع العلوم أن مقياس الصحة بالنسبة إلى الأخبار - والحديث الشريف خاصة عند المحدثين - هو أن يسمع من أكثر من جهة وأن يستحيل تواطؤ الرواة على الكذب (وهو خبر العامة عند الشافعي).

وقد بنى الباحثون في زماننا الكثير من النظريات على خبر انفرد به راوٍ ومن ذلك الخبر عن حماد كراو لأكثر ما جاءنا من شعر امرئ القيس وكخبير الجاحظ الذي مرّ ذكره وغير ذلك.

والأصل الثامن هو ضرورة التخيّر الموضوعي لمصادر البحث والامتناع المطلق من الرجوع إلى ما ثبت أنه كتاب مزج فيه صاحبه الصحيح بالزائف وقد يكون أكثره كذبا فظيحا وكل هذا يجب أن يثبت بالأدلة القاطعة. ويدخل في هذا الأصل أيضا ضرورة التوثيق لنسبة الكتاب التوثيق العلمي الدقيق.